حوكمة السياحة المحلية في الجزائر: دراسة حالة ولاية بومرداس

Governance of local tourism in Algeria: case study state of Boumerdes

بن عمراوي عبد الدين*
كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة امحمد بوقرة بومرداس – الجزائر
a.benamraoui@univ-boumerdes.dz

تاريخ الاستلام: 2022/09/12 تاريخ القبول: 2022/12/05

الملخص

أصبحت مختلف دول العالم اليوم تولي اهتماما متزايدا للقطاع السياحي نظرا لما يقدمه من مزايا تنموية على كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية، الثقافية والسياسية، على المستويين الوطني والمحلي، ولكن على الرغم من هذه المزايا والأهمية المتزايدة للقطاع السياحي في العديد من الدول إلا أن الجزائر لم ترقى بعد إلى المستوى الذي يكفل لها بلوغ الأهداف المرجوة، وبقيت انجازاتها محدودة، وكما أنه على رغم الجهود المبذولة من طرف السلطات المركزية واللامركزية لولاية بومرداس من أجل حوكمة وتنمية السياحة وتحفيز الاستثمار المحلي، إلاّ أنها لم تصل بعد إلى تحقيق ما تصبوا إليه والمساهمة الفعالة لهذا القطاع في تحقيق التنمية للولاية، وذلك راجع للوضع السياحي للولاية الذي يعاني العديد من النقائص والتحديات التي تحول دون ترقية القطاع وتفعيل دوره في عملية تحقيق التنمية المحلية.

ولهذا فالنهوض بقطاع السياحة لولاية بومرداس وبما يحقق أثار تنموية لها مرهون بمدى تجسيد آليات الحوكمة على مستوى ٱلإدارة المحلية والهياكل المكلفة بتسيير القطاع السياحي فيه، وبمدى قدرة الولاية على توفير الهياكل والمؤسسات السياحية الرشيدة.

الكلمات المفتاحية: **الحكم الراشد؛ السياحة؛ التنمية المحلية؛ الاستثمار السياحي المحلي؛ ولاية بومرداس ؛**

Abstract

Today, various countries of the world are paying increasing attention to the tourism sector due to the development advantages it offers in all economic, social, cultural and political fields, at the national and local levels, but despite these advantages and the growing importance of the tourism sector in many countries, Algeria has not yet risen. To the level that guarantees it achieving the desired goals, and its achievements remained limited, and just as despite the efforts made by the central and decentralized authorities of the state of Boumerdes for the governance and

*المؤلف المرسل: **بن عمراوي عبد الدين**، الإيميل: **a.benamraoui@univ-boumerdes.dz**

development of tourism and stimulating local investment, it has not yet reached what it aspires to and the effective contribution of this sector in Achieving development for the state, due to the tourism situation in the state, which suffers from many shortcomings and challenges that prevent the promotion of the sector and activating its role in the process of achieving local development.

Therefore, the advancement of the tourism sector in the wilaya of Boumerdes, in a manner that achieves development effects, depends on the extent to which governance mechanisms are embodied at the level of the local administration and the structures in charge of managing the tourism sector in it, and the extent to which the wilaya is able to provide rational tourism structures and institutions.
Keywords: **Good governance ; tourism; local development ; Domestic tourism investment ; Boumerdes.**

متن المقال

مقدمة:

لقد اعتمدت العديد من دول العالم على القطاع السياحي كمورد أساسي لتحقيق التنمية المحلية، من خلال ربطه ببقية القطاعات الأخرى بغرض النهوض بالاقتصاد المحلي، وهناك من الدول التي أحرزت تقدما ملموسا بفضل الحوكمة الرشيدة للمشاريع المحلية عامة، والمشاريع السياحية خاصة، وتعتبر الجزائر من بين الدول التي سعت جاهدة لحوكمة قطاعها السياحي على المستويين الوطني والمحلي، وذلك من خلال الانتقال إلى مرحلة جديدة بإصدار قانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 جوان 2011 المتعلق بالبلدية مكرسا فيه مضامين الحوكمة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أولت إهتماما خاصا بالقطاع السياحي في ظل الإستراتيجية التنموية والترقوية للاقتصاد، إذ تم أخذه كبديل استراتيجي للنمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، فانصب الاهتمام على تطويره، وفتح المجال للإستثمار السياحي المحلي.

وتتمتع الجزائر بفضاء محلي واسع يعاني من تدني مستواه التنموي رغم تمتعه بإمكانيات طبيعية ذات جاذبية كبيرة، ومن بين الولايات الساحلية التي تنتمي لهذا الفضاء المحلي ولاية بومرداس التي تتميز بمقومات وإمكانات طبيعية تجعلها منطقة سياحية بامتياز، وهو الأمر الذي أدى بظهور الاهتمام بتطوير الإمكانات المادية التي تساهم في ترقية السياحة وتحقيق التنمية بالولاية.

تكمن أهمية الدراسة في كون القطاع السياحي أصبح يمثل بديلا تنمويا اقتصاديا ورافدا من الروافد المالية من شأنه أن يساهم في نمو الدخل المحلي والوطني، وبالتالي أصبح محل اهتمام جميع الأطراف، وهذا بالإضافة إلى ما تنفرد به الجزائر عموما وولاية بومرداس بالخصوص من مميزات سياحية هامة، كما تبرز أيضا من خلال العناية الكبيرة التي توليها السلطات المسيرة

للقطاع على المستويين المركزي والمحلي لتنمية هذا القطاع في سبيل تحقيق التنمية المنشودة، وذلك كون السياحة لها دور بطريقة إما مباشرة أو غير مباشرة في تحقيق التنمية المحلية، وإلى جانب هذه الأهمية يمكن تحديد أهداف الدراسة في النقاط التالية:

- التعرف على أهمية قطاع السياحة ودوره في دفع التنمية كأحد المداخل الحديثة المعتمدة في تحقيق التنمية المستدامة وبالأخص على المستوى المحلي.
- الكشف عن مدى تجسيد آليات الحوكمة على مستوى الإدارة المحلية ومدى انعكاسها على تنمية الاقتصاد السياحي.
- التعرف على القطاع السياحي بالجزائر عموما وولاية بومرداس خصوصا.
- دراسة كيف يساهم القطاع السياحي في تحقيق التنمية المحلية في ولاية بومرداس.
- معرفة عناصر الجذب السياحي والمقومات التي تزخر بها ولاية بومرداس.
- دراسة كيف يساهم القطاع السياحي وعملية تجسيد مبادئ الحوكمة على مستوى الإدارة المحلية والمؤسسات المسيرة للقطاع في تحقيق التنمية المحلية لولاية بومرداس.

عموما تهدف هذه الدراسة إلى تحديد التأثير المحتمل لترقية القطاع السياحي من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة على تعزيز فرص تحقيق التنمية على مستوى ولاية بومرداس، انطلاقا من تسليط الضوء على المؤهلات السياحية للولاية، والمشاريع والسياسات المطبقة في هذا المجال، مع تحديد العراقيل التي تحول دون تعظيم مساهمة السياحة في التنمية المحلية للولاية، وصولا إلى تقديم متطلبات وسبل تفعيل القطاع السياحي من منظور الحوكمة، وعلى هذا الأساس جاءت إشكالية البحث كما يلي: **كيف تساهم عملية تجسيد آليات الحوكمة في ترقية القطاع السياحي وتفعيل دوره في سبيل تحقيق التنمية على مستوى ولاية بومرداس؟**

ومن أجل الإجابة على إشكالية الدراسة والتحليل الشامل لمختلف محاور البحث، وتماشيا مع أهداف وأهمية وطبيعة الموضوع تم معالجة مفهوم الحوكمة السياحية على أنها مجموعة من القواعد والميكانيزمات التي تسمح بتطوير السياحة عن طريق التنسيق بين الأفراد والمنظمات والدولة (فواعل الحوكمة)، كما تم توظيف **المنهج الوصفي التحليلي** وذلك لوصف ظاهرة السياحة، وجمع معلومات دقيقة عنها، والتقرب من واقعها في ولاية بومرداس، خاصة كون هذا المنهج يساهم في تحليل العلاقات الوظيفية بين أعضاء المناطق السياحية، ويساعد على إدراك الوظيفة والدور الذي تؤديه المناطق السياحية في التنمية، وفهم القيم والمعايير والمعتقدات السائدة

في المجتمع المحلي والسياح المحليين اتجاه إنشاء تلك المناطق السياحية، كما تم توظيف **منهج دراسة حالة**، والذي يقتضي التعمق في دراسة الوحدة بغية الإحاطة بها وإدراك خفياها ومعرفة العوامل المؤثرة في تلك الوحدة، وإبراز الارتباطات بين أجزاء الوحدة، والوحدة في هذه الدراسة هي ولاية بومرداس متناولا واقع السياحة فيها ودورها في تحقيق التنمية، وكيفية النهوض بالقطاع السياحي والحد من العوائق التي تواجهه على مستوى الولاية، وذلك بمحاولة إدخال آليات الحوكمة.

1. الإمكانيات والمقاصد السياحية لولاية بومرداس.

1.1 التعريف بولاية بومرداس:

ولاية بومرداس مدينة سياحية تقع في الشمال المركزي للجزائر، و تبلغ مساحتها حوالي 1456.68 كلم^2 وتمتد على شريط ساحلي يزيد عن 80 كلم^2، يحدها غربا ولاية الجزائر .و من الجنوب الغربي ولاية البليدة ، أما من الشرق ولاية البويرة و من الشمال البحر الأبيض المتوسط، و هي عبارة عن همزة وصل بين العاصمة و منطقة القبائل و الجهات الشرقية للوطن و يبلغ عدد سكانها 795019 نسمة في سنة 2008، وسميت الولاية بهذا الاسم بموجب المادة 39 من القانون رقم 84-09 بتاريخ 2فيفري 1984 المرتبط بالتنظيم الإقليمي للبلاد، بحيث قسمها إلى 38 بلدية و 11 دائرة: بومرداس، برج منايل، بودواو، دلس، يسر، خميس الخشنة، الثنية، بغلية، الناصرية. (مسدوري، 2008-2009، صفحة 117)

ويعتبر مناخ البحر الأبيض المتوسط المناخ السائد لولاية بومرداس، وهي أكثر الولايات المروية في الوطن كون معدل تساقط الأمطار يتراوح بين 500 و1300 ملم سنويا ويقدر حجم المياه الجوفية ب 82.88 (عقون، 2016، صفحة 272)، وما يميز الولاية على أنها ولاية سياحية بامتياز كونها تعتبر همزة وصل بين العاصمة والولايات الشرقية بالخصوص مع مرور خط السكة الحديدية بالولاية والذي يربط العاصمة بالشرق، بالإضافة إلى الإمكانيات السياحية للولاية حيث تتضمن لأهم الشواطئ في الوطن وكذا انتاج زراعي هام وقطب مقولاتي هام. (هوشات، 1017-2018، الصفحات 183-184).

وأما أصل تسمية بومرداس فتعود إلى الشيخ أحمد بن علي البومرداسي الذي حل بهذه المنطقة و استقر فيها في نهاية القرن 18 (عقون، 2016، صفحة 172)، ومن حيث التاريخ مرت هذه الولاية بعدة مراحل المرحلة الفينيقية(146 ق م،500 ق م)، والمرحلة الرومانية بين

عامين (42 م،43م) والمرحلة الوندالية ما بين (431م–534م)، والبيزنطية في الفترة الممتدة بين (534م 707م) (مسدوري، 2008–2009، صفحة 143)، كما خضعت بومرداس لحكم الدولة الإسلامية بعد فتحها من طرف موسى بن ناصير، وخضعت كذلك للاحتلال الفرنسي على أثر حملة مارشال بيجو عام 1844 ، وكان المجال الحالي لبومرداس قبل 1958 يتكون من قرية الصخرة السوداء من جهة ومن مساحة 3 مزارع تابعة للفرنسيين، وأنشأت المدينة ما بين سنة1958م و 1962م من طرف السلطات الفرنسية الاستعمارية لهدف سياسي خصصت جزاءا من المدينة بما في ذلك بعض المباني لإيواء الخدمات المؤقتة للحكومة العامة في وقت لاحق (1962– 1984)، وتولت شركة سوناطراك مواصلة عملية البناء والاستجابة لرغبة المسؤولين إلى مدينة العلم والمعرفة عن طريق إجراء معاهد البحوث والمختبرات والمباني للمعلمين والطلاب وبعض المحلات التجارية. (سارة، 2022)

فموقع ولاية بومرداس إذا يشكل وسطا سياحيا وطبيعيا وفضاء مميز للزائرين من خلال تعاقب الحقب التاريخية على المنطقة والآثار المتواجدة بها، حيث تزخر بمعالم تاريخية هامة يتركز معظمها على السواحل كدلس /روسكوروس/ و راس جنات و زموري ومرسى الدجاج، وهذا ما ذكره العديد من الرحالة كالإدريسي في القرن 12 والرحالة الانجليزي توماس شي في القرن 18 والرحالة الألماني هاينريش فون مالشان في القرن 19م وغيرهم (كانون و رزوقي، 2016–2017، صفحة 71).

2.1 المؤهلات السياحية لولاية بومرداس.

تُعتبر ولاية بومرداس قطب سياحي متكامل وذلك لانفرادها بمؤهلات سياحية معتبرة منها ما هو من صنع الخالق مثل الجبال والمناظر الطبيعية ومنها ما هو مادي من صنع البشر مثل التراث التاريخي والحضاري إضافة إلى التراث الثقافي، والصناعات التقليدية الحرفية، وكل هذه المقومات تؤهلها لتكون منطقة أساسية للجذب السياحي، كون العرض السياحي على مستوى الولاية يتميز بالتعدد والتنوع، ومن بين هذه المقومات نذكر:

1.2.1. المقومات الطبيعية.

تقع ولاية بومرداس في الشريط الشمالي الذي يتميز بتضاريس غنية بالمناضر المختلفة، مما يسمح للقيام بالسياحة الجبلية الاستكشافية، الرياضية والصيد، إذ يمكن أن تصنف الولاية إلى ثلاثة مناطق: السهول والأراضي المستوية في الشمال وتمثل نسبة (36.5%)، مؤخرة سلسلة

مرتفعات الأطلس المتيجي من الجنوب والوسط تمثل (26.5 %)، سلسلة المقدمة (les avant-monts) لجبال القبائل حيث تمثل نسبة (26%)، كما أن شواطئ الولاية تطل على الشريط ساحلي يقدر بـ 80.33 كلم، يمتد من بودواو البحري غربا إلى أعفير بدلس شرقا، هذا ما أهلها لامتلاك العديد من الشواطئ، إذ بلغ عددها المسموحة للسباحة 36 شاطئا سنة 2016، ثم 45 شاطئا سنة 2017، ليصل سنة 2018 إلى 47 شاطئا، واستقبلت هذه الشواطئ حوالي 15 مليون مصطاف سنة 2018 (مسدوي، 2019، صفحة 465)، بعدما كان 13.5 مليون مصطاف سنة 2017، لتتراجع النسبة في عام 2019 بحوالي مليون ونصف مصطاف، وبتراجع أكبر في السنتين الماضيتين (2020 و2021) بسبب جائحة كرونا.

وإلى جانب الشواطئ تم تسجيل منبعين حمويين على مستوى الولاية وهما منبع "تيلاث" ببلدية عمال، ومنبع غرب مدينة دلس.

2-المقومات التاريخية

.والحضارية والصناعة التقليدية.

تحضى ولاية بومرداس بمعالم تاريخية وثقافية متنوعة من خلال الشواهد الأثرية تقف على الحقب التاريخية التي مرت بها المنطقة من الفترة الرومانية إلى الفترة الإسلامية العثمانية، فهي غنية بالمقومات الحضارية والتاريخية من أهم هذه المعالم التاريخية/ الثقافية نذكر: (أبركان، 2009-2010، صفحة 155)

- ✓ قصبة دلس التي تعد من أهم المعالم التاريخية في المنطقة، لها أثار تشهد على مختلف الحضارات التي مرت على المدينة القرطاجية الرومانية والتركية، وهي عبارة عن مجموعة من المنازل القديمة المتكونة من 200 منزل.
- ✓ أسوار المدينة الرومانية بمدينة سي مصطفى والثنية.
- ✓ برج رأس بنقوت المطل على البحر والكنيسة العتيقة في رأس جنات.
- ✓ خزان الماء الروماني"برج" الواقع في باب الصور ببرج منايل.
- ✓ نافورة رأس جنات.

بالإضافة إلى وجود معالم دينية إسلامية متمثلة في العديد من الزوايا القرآنية بحيث أنها تنتشر في عدة مناطق من تراب الولاية نذكر منها: زاوية عبد الرحمان الثعالبي التي تقع بمدينة يسر، زاوية سيدي أحمد بلعباس و تقع بجبل بوبراق ببلدية سيدي داود، زاوية سيدي علي بن

أحمد بن محمد البومرداسي (بلدية تيجلابين)، وبالإضافة إلى العديد من الأضرحة للرجال الصالحين نجد : ضريح سيدي المجني : يقع قرب البحر ببلدية دلس، ضريح سيدي الحرفي:يقع بالقصبة السفلى لبلدية دلس، ضريح سيدي البخاري : يقع بالقصبة العليا لبلدية دلس، ضريح سيدي عمر الشريف، يقع بمنطقة سيدي داود، ضريح سيدي إبراهيم، يقع شمال شرق دلس على نتوء صخري مطل على البحر.

أما من حيث الصناعة التقليدية فمن أبرز النشاطات الحرفية التقليدية والفنية التي تزخر بها ولاية بومرداس ما يلي: صناعة الخزف الفني، صناعة الفخار، صناعة الزجاج، صناعة الخيزران، صناعة الحدادة، صناعة الرخام، صناعة الجبس، صناعة المعادن، صناعة الحلى التقليدية، النقش على الخشب، ألبسة تقليدية، وتنشط الصناعة التقليدية خلال الحركة الجمعوية مثل جمعية النور والخياطة والطرز، جمعية الكثبان الذهبي، جمعية الحرفيين وغيرها.

وإلى جانب الموروث الثقافي المادي تزخر الولاية بالموروث الثقافي اللامادي المتمثل في الفولكلور و المهرجانات الشعبية التي تزيد سياحة الولاية ثراء و رقي، فالولاية تشارك بفعالية في مختلف التظاهرات الوطنية والدولية من أجل إبراز القدرات السياحية للمنطقة وأهمها: إحياء اليومين العربي والعالمي للسياحة، والمشاركة في الصالون الدولي للسياحة والأسفار، وإحياء العديد من المناسبات المحلية مثل المهرجان الوطني المدرسي للموسيقى والعزف الفردي والجماعي من 01 إلى 05 جويلية من كل عام، ومن أبرز الأعياد التي تسعى مديرية السياحة لولاية بومرداس إعادة إحياءه عيد العنب والطبخ لبلدية برج منايل نهاية شهر سبتمبر، وعيد السردين ببلدية زموري في شهر جوان، إل جانب عيد الورود والنباتات المتسلقة لبلدية بن شود بين شهري أوت ونوفمبر.

3-**المقومات المادية والمالية:** تكمن الإمكانيات المادية في الاستقبال ووسائل النقل، الطرق والموانئ والسكك الحديدية ووسائل الاتصال، بالإضافة إلى الإمكانيات المؤسساتية القائمة على تنفيذ إستراتيجية السياحة وآخرين متعاملين في السوق السياحية، ويمكن تحديد أهم التجهيزات السياحية التي تمتلكها ولاية بومرداس فيما يلي: (مسدوي، 2019، صفحة 466)

- **الهياكل البحرية (الموانئ):** تحتوي بومرداس على ثلاث موانئ للصيد والتنزه وهي: ميناء متعدد الخدمات دلس (الصيد-السلع) وله أهمية على المستوى الوطني، ميناء زموري للصيد، ميناء رأس جنات للصيد.

- **الهياكل البرية (شبكة الطرقات):** بحكم موقعها الجغرافي كونها تتوسط الشرق والغرب، تحظى ولاية بومرداس بشبكة طرقات كثيفة نذكر منها: الطريق الوطني 282كلم، مسارات الولاية 350كلم، مسارات البلدية 851كلم، بالإضافة إلى طريق سيار شرق غرب يخترق الولاية 30 كلم.

شبكة السكك الحديدية: يجتاز خط السكك الحديدة ولاية بومرداس في جزئها الشمالي من الغرب، وفي جزئها الجنوبي الشرقي، وتتوفر على عشر محطات للسكك الحديدية، نذكر منها من الشرق إلى الغرب: محطة بودواو، قورصو، بومرداس، الثنية، تيجلابين، سي مصطفى، يسر، بني عمران، برج منايل، والناصرية.

- **المطاعم:** تعد خدمات الإطعام من الخدمات التي يحتاجها السائح، فولاية بومرداس تتوفر بها عدة مطاعم موزعة عبر مختلف دوائرها وبلدياتها، ومن أهم تلك المطاعم: مطعم ميزرانة MIZRANA، مطعمLOUDMINAK ، مطعم تندي بالبرج الأزرق، مطعم الكانون...إلخ.

- **مؤسسات الإيواء الفندقية:** حسب الإحصائيات الأخيرة تتوفر بومرداس على 20 فندق، وتبلغ السعة الإجمالية لها أكثر من 3079 سرير، حيث أن 15 مؤسسة مصنفة، و3 مؤسسات بصدد التصنيف.

- **المخيمات الصيفية العائلية:** يوجد بالولاية 10 مخيمات صيفية سعتها الإجمالية تفوق 5000 سري، تلبي حاجيات مختلف الأسر، وتتوفر على جميع وسائل الراحة وهي: مخيم الزيتونة، مخيم الخيام، مخيم اللوتس، المخيم الأزرق الكبير، مخيم BATIMITAL، مخيم ENTIP، مخيم SNTF، مخيم GTP، مخيم HYDRO AMENAGEMENT، مخيم سونطراك.

- **نادي الفروسية:** الكائن بزموري تأسس عام 1987، وهو من المرافق التي تجمع بين ممارسة الرياضة والاستجمام، ومعظم خيول النادي من سلالة محلية أصلية، يستغل هذا النادي في تربية الخيول وإجراء مختلف المنافسات المحلية والوطنية.

- **الموارد المائية:** تعتبر ولاية بومرداس من بين أكثر الولايات المسقية على المستوى الوطني، فهي تستقبل سنويا تساقط الأمطار ما بين 500 و1300 ملم، مما سمح لها باكتساب موارد مائية ضخمة على رأسها السدود، التي يبلغ حجمها الكلي 183.18 هكتمتر، حيث تتوفر

على ثلاث سدود رئيسية وهي سد قدارة، سد بني عمران، وسد الحميز بالاضافة إلى السدود الثانوية كسد شندر، وسد ساحل بوبارك، وسد رأس جنات، كما تزخر الولاية بالعديد من الأودية التي تستعمل خاصة في الجال الفلاحي كوادي سيباو، وادي يسر، وادي الحميز.

2. مساهمة السياحة في دفع التنمية المحلية في الولاية.

1.2. الأجهزة الإدارية التي تسير القطاع السياحي وأهم المشاريع الاستثمارية السياحية في الولاية:

في إطار لا مركزية التسيير تم إعطاء دور تسيير القطاع السياحي على المستوى المحلي إلى جهاز ولائي مختص في ذلك، بالتعاون مع الشركاء المحليين للقطاع، وهذا للإقتراب أكثر من انشغلات السياحة محليا وبغية تسيير جيد ومثمر لها، ولتحقيق التنمية السياحية في الولاية والبحث عن أنجع الطرق لتحقيق ذلك.

أ: الأجهزة الإدارية التي تسير القطاع السياحي لولاية بومرداس ومهامها التنموية.

وفقا للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030، تم تنظيم القطاع السياحي على المستوى المحلي، من خلال أربعة متعاملين فاعلين، مديرية السياحة للولاية، الوكالات السياحية، الدواوين المحليين للسياحة، الجمعيات السياحية، ويمكن التعريف بها وتحديد مهامها كما يلي: (أبركان، 2009-2010، الصفحات 140-157)

01/ مديرية السياحة لولاية بومرداس: طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 260/95 المؤرخ في 29 أوت 1995 المتعلق بإنشاء المصالح اللامركزية والتابعة لوزارة السياحة والصناعات التقليدية، وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 216/05 المؤرخ في 04 جمادي الولى الموافق لـ 11 جويلية سنة 2008 تم إنشاء مديرية بالولاية، أما في سنة 2007 وبمقتضى المرسوم الرئاسي المؤرخ في 02 ماي 2007 المتضمن القواعد الخاصة بتنظيمها وتسييرها والمقدمة على المستوى الاقتصادي، تم إدراجها كمديرية للسياحة، والتابعة لوزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة، أما حاليا فهي تابعة لوزارة السياحة والصناعة التقليدية، حيث تضم عدة مصالح (مصلحة تنمية النشاطات السياحية، مصلحة متابعة النشاطات السياحية، مصلحة الإدارة والوسائل).

02/ الدواوين السياحية:

تتوفر الولاية على أربعة دواوين تنشط في القطاع السياحي: الديوان السياحي لبلدية بومرداس، الديوان السياحي لبلدية رأس جنات، الديوان السياحي لبلدية زموري، الديوان السياحي لبلدية يسر.

03/ النشاط الجمعوي: إن الجمعيات التي تنشط في القطاع السياحي والتي تعمل بالتنسيق مع مديرية السياحة لولاية بومرداس هي: جمعية ترقية السياحة برج منايل، جمعية الثقافة وترقية

السياحة ببرج منايل، جمعية البيئة السياحية ببومرداس، جمعية الترقية والسياحة التربوية للشباب بدلس، الجمعية الإيكولوجية (AEB)لبومرداس، جمعية دلفين بدلس.

04/ وكالات السياحة والأسفار: تتمركز في ولاية بومرداس تسعة وكالات للسياحة والأسفار مهمتها تنظيم الأسفار داخل وخارج الوطن، إلاّ أن السفريات نحو الخارج تنحصر معضمها في رحلات إلى البقاع المقدسة، وهذه الوكالات هي:وكالة السياحة والأسفار Echo Voyage ببومرداس، وكالة السياحة والأسفار Top Toursببومرداس، وكالة السياحة والأسفار " الأحرار" بدلس، وكالة السياحة والأسفار " جميلة سفر" ببومرداس، وكالة السياحة والأسفار " رفادة نور" ببومرداس، وكالة السياحة والأسفار " البابليون" ببومرداس، وكالة السياحة والأسفار " الشرق للسياحة" ببرج منايل، وكالة السياحة والأسفار " قروابي تور" ببودواو.

05/ مؤسسات التكوين: يتواجد على مستوى الولاية معهد وحيد للتكوين السياحي، وهو المعهد الوطني للفندقة والسياحة والمتخصص في التكوين المهني للكرمة (INSFP)، تم إنشاءه طبقا للمرسوم التنفيذي 2004-2006 الموافق لـ 8 جمادي الثاني 1425 المؤرخ في 26 جويلية، حيث بدأ نشاطه في سنة 2005، في ثلاث تخصصات وهي: السياحة، الفندقة والتسويق، في سنة 2007 تم فتح تخصصات أخرى مثل الطبخ، الإطعام، تربية طفولة الروضة، وفي سنة 2008 تم تخرج الدفعة الأولى في التخصصات الأولى، ويسعى المعهد على فتح تخصصات أخرى تخدم الاقتصاد الوطني والسياحي.

ب: المشاريع الإستثمارية التنموية السياحية في ولاية بومرداس: (عقون و بوساق، مقومات السياحة الداخلية لولاية بومرداس: فرص وانجازات، 2018، الصفحات 12-14)

تعد ولاية بومرداس من الولايات السياحية نظرا لما تملكه من المقومات والمؤهلات السياحية، وهو ما دفع بالكثير من المستثمرين الخواص للاستثمار في هذا القطاع، ومن بين هذه المؤهلات امتلاك الولاية للعقار السياحي حيث حددت 13 منطقة في الولاية تبلغ مساحتها الإجمالية 4512 هكتار موجهة للاستثمار السياحي والفندقي وكلها تمتاز بطابع السياحة الشاطئية، 10 مناطق محددة قبل عام 2010، لتضيف منطقة توسع سياحي واحدة مصنفة سنة 2010 بمساحة تقدر ب226 هكتار (قورصو 02)، ومنطقتين للتوسع السياحي مصنفة سنة 2016 بمساحة إجمالية تقدر ب155.30 هكتار (ثلاث والكحلة زيمة).

كما تم تصنيف منطقتين جديدتين بموجب المرسوم التنفيذي رقم 308/16 المؤرخ في 2016/11/28 على مستوى كل من بلدية عمال (حمام ثلاث) ذات مساحة 15.30 هكتار، وبلدية الأربعطاش (زيمة الكحلة) بمساحة 140 هكتار، وهذا لتشجيع السياحة الحموية والجبلية.

هذا وبالإضافة إلى مناطق التوسع والمواقع السياحية المقترحة للتصنيف بغية توسيع الوعاء العقاري وتنويع المنتوج السياحي، على غرار المنتوج السياحي الساحلي، حيث تم اقتراح 08 مناطق ومواقع سياحية جديدة لدراستها وتهيئتها، في سبيل تطوير السياحة البيئية والترفيهية والجبيلة، وهذه المناطق المقترحة هي كما يلي: أولاد معمر (خميس الخشنة/ الأربعطاش)، سد الحميز (خميس الخشنة/ الأربعطاش)، ذراع الحفى (بودواو/ بوزقزة. قدارة)، بويسغي (سد بني عمران)، القلعة (الثنية/ بني عمران) ، بمساحة مقترحة ب 1347.8 هكتار في مجمزع هذه المناطق.

ولتشخيص مختلف أنواع السياحة المتواجدة عبر تراب الولاية تم اقترحت بعض الدراسات على مستوى الولاية مواقع ومسالك سياحية عبر الولاية ونخص بالذكر: دلس: موقع أسواف والميناء القديم، بني عمران: مسلك سد بني عمران، الأربعطاش: مسلك سد الحميز وقاعدة الحياة الكحلة (زيمة).

وفي إطار متابعة وضعية الاستثمار السياحي الخاص بالولاية، تحصى مديرية السياحة والصناعة التقليدية 58 مشروع سياحي معتمد من طرف اللجنة الوطنية المكلفة بالمصادقة على مخططات المشاريع السياحية طبقا لأحكام القانون 01/99 المحدد للقواعد المتعلقة بالفندقة، لاسيما المادة 47 منه، وضمن 58 مشروع سياحي لم يتم تسجيل سوى 16 مشروع في طور الإنجاز بنسب تقدم الأشغال متفاوتة، كما أنه من المنتظر أن تدعم الحضيرة الفندقية للولاية بحوالي 5788 سرير، ومنه خلق 2492 منصب شغل مباشر، أما باقي المشاريع (37 مشروع) لم تنطلق به الأشغال بعد، و05 مشاريع متوقفة.

بالنظر إلى ضرورة المصادقة على مخططات التهيئة السياحية، واسترجاع العقار السياحي الموجه للاستثمار، وباعتبار أن الاستثمار السياحي هو الرهان المستقبلي للولاية، يتم العمل حاليا على إعادة بعث هذه المشاريع، فمن ضمن 11 مخطط للتهيئة السياحية تمت المصادقة على 05 مخططات وهي (صالين، تاقدمت، الكرمة شرق، الكرمة غرب، زموري شرق).

وفي إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030 استفادت ولاية بومرداس من ثلاث قرى للامتياز السياحي وهي: 1- القرية السياحية "الصغيرات" بالثنية، صاحب المشروع هي مؤسسة سيدار/ السعودية، وقدرة الاستيعاب لها هي 2697 سرير، 2- القرية السياحية "ميدي سيا" ببودواو البحري، صاحب المشروع شراكة جزائرية تونسية أمريكية وقدرة الاستيعاب لها هي 2697 سرير، 3- القرية الثالثة متواجدة على الشريط الساحلي لبلدية قورصو.

تتوزع مختلف المشاريع السياحية المسجلة على 24 فندق، 12 منزل سياحي مفروش، 06 إقامات سياحية، 02 قرى سياحية،02 نزل طريق، 01 مركب سياحي، كما تم إحصاء دخول سبعة مشاريع حيز الخدمة منذ سنة 2017 والتي من شأنها أن تدعم الحضيرة الفندقية للولاية بـ 678 سرير، وستساهم في خلق 229 منصب شغل مباشر و687 منصب غير مباشر.

وبالإضافة إلى المشاريع التي لم تتحصل على رخصة البناء والتي يفوق عددها 17 مشروع، منها 12 مشاريع داخل مناطق التوسع السياحي و05 مشاريع خارج مناطق التوسع السياحي، ومن بين العدد الإجمالي للمشاريع السياحية المسجلة بالولاية 16 مشروع تاوزت نسبة تقدم الأشغال بها 70%، 04 مشاريع نسبة تقدم الأشغال بها ما بين 10 بالمئة و40 بالمئة، 01 مشروع سياحي نسبة تقدم الأشغال فيه ما بين 40 بالمئة و70 بالمئة.

1.2. أهمية القطاع السياحي وانعكاساته على مختلف جوانب التنمية في الولاية.

تتجلى مظاهر مساهمة السياحة المحلية في تحقيق التنمية المحلية عموما في النقاط التالية: (دريدي و حروش، 2017، الصفحات 85-87)

- إعمار المنطقة المحلية وتوسعها وكسر العزلة عنها من جراء تزايد تدفق السياح إليها.
- تنويع مصادر الدخل للسكان المحليين والتخلص من المشاكل المرتبطة بالطابع الموسمي للوظائف في الجماعة المحلية، من خلال إنعاش النشاطات الاقتصادية ذات الصلة بالنشاط السياحي.
- تخفيض معدلات البطالة والفقر في المناطق المحلية، إذ تبين الدراسات المنجزة بخصوص مساهمة السياحة في التوظيف أن كل وظيفتين في صناعة السياحة تسمح بتوليد ثلاث وظائف بطريقة غير مباشرة في القطاعات الاقتصادية ذات الصلة.
- تخفيض تكاليف التسويق، بفضل غياب تكاليف التنقل والتوزيع لعرض المنتجات الزراعية والحرفية.

- الحفاظ على البيئة الطبيعية والمشيدة باعتبارها رأس مال يراهن عليه جذب السواح، من خلال توفير مصادر مالية لصيانتها.
- المحافظة على الموروث الثقافي المادي واللامادي كالصناعات التقليدية والفلوكور الشعبي، وتعميق روح الانتماء للمناطق المحلية، وتشجيع النساء الريفيات التي تعد أكثر تأثرا بالبطالة، وتحفيز السكان المحليين على الحرص على التعلم المتواصل لمهارات جديدة.
- تحقيق التنمية المتوازنة بين أقاليم البلاد من خلال تضييق الفجوة الريفية الحضرية التي أصبحت تمثل الهدف الرئيسي للاستراتيجيات التنموية في القرن21.
- توسيع القاعدة الضريبية للحكومة، وتوفير مداخيل مالية للبلديات والولايات مما يسمح بتعزيز الاستقلالية المالية في إطار اللامركزية.

والحديث عن مساهمة السياحة في تحقيق التنمية على مستوى ولاية بومرداس، نجد أن القطاع السياحي يؤدي عدة أدوار كالمساهمة في الحركة الاقتصادية والاجتماعية وكذا الثقافية فمن خلال ممارسة النشاط السياحي يمكن توفير مناصب الشغل، الرفع من الإيرادات الوطنية والمحلية، الرفع من المستوى الثقافي والتعليمي والصحي للأفراد، إلى غير ذلك من الأدوار التي تبرز أساسا فيما قد توفره المؤسسات والمشاريع السياحية على مستوى الولاية من نمو اقتصادي محلي، وتوفير مناصب شغل، وتنمية المرافق الأساسية، وتحسين قطاع المواصلات،....إلخ.

فمثلا من حيث مساهمة القطاع السياحي في توفير مناصب الشغل على مستوى الولاية تم تسجيل عام 2017 ما يعادل 428 مؤسسة صغيرة ومتوسطة سياحية بالولاية بطاقة تشغيل 1224 منصب شغل دائم ومؤقت، وهو الرقم الذي ارتفع مقارنة بعام 2012 بمعدل 9.04 بالمئة، حيث بلغ عدد مناصب الشغل التي توفرها مؤسسة فندقة وإطعام متوسطة وصغيرة الحجم 1150 منصب عمل، كما تشغل الوكالات السياحية والأسفار الموجودة على مستوى الولاية (حوالي 20 وكالة مسجلة على مستوى الولاية) 65 منصب شغل، كما تم تسجيل حوالي 5472 حرفي في مختلف بلديات الولاية التي تشتهر بصناعات تقليدية متميزة مثل الخزف الفني وصناعة السلالة، إضافة إلى صناعة الفخار والحلي التقليدي، وصناعة العجائن الغذائية والألبسة التقليدية وغيرها، كما تم تسجيل حوالي 900 مؤسسة نقل واتصالات توظف 3064 عامل (نسيلي و بجاوي، 2018، الصفحات 257-258)

على أساس ما سبق يتضح لنا أن القطاع السياحي يساهم بقدر لا بأس به في القضاء على شبح البطالة على مستوى ولاية بومرداس، خاصة مع كون القطاع السياحي له علاقة طردية بالقطاعات الاقتصادية الأخرى التي يعمل تطويرها، والعكس صحيح، فعلى سبيل المثال قطاع النقل يساهم بشكل مباشر بتطوير وازدهار الصناعة السياحية وبالتالي دعم التنمية المحلية، والنمو الاقتصاد المحلي، ولكن المسجل في حالة ولاية بومرداس رغم الإمكانيات المتوفرة من موانئ وسكك حديد إلاّ أن خدمات النقل السياحي ضعيفة ومساهمتها في ازدهار السياحة المحلية ضئيلة وهذا شأن مختلف باقي الولايات الأخرى، إذ لم يتجاوز مقدار مساهمة قطاع النقل على المستوى الوطني في استقطاب السياح لفترة الدراسة نسبة 205 مليون سائح (سعودي، سعودي، و ولد لغواطي، 2017، صفحة 201).

كما يساهم القطاع السياحي الفندقي على مستوى الولاية في نمو رقم الأعمال وفي الدخل الاقتصادي من خلال توفير الإيرادات الناتجة عن توافد السياح المحلين منهم والأجانب على المؤسسات الفندقية نظرا لما يدفعونه من أجر مقابل الحصول على الخدمات السياحية (الإيواء و الإطعام) وبذلك عرف رقم الأعمال للمؤسسات الفندقية تطورا ، وهنا أيضا يمكن الإشارة إلا أن السياحة على مستوى الولاية تساهم في تدفق الموارد المالية وتحسين ميزان المدفوعات ولو بنسبة ضئيلة، وذلك بتوفير القطاع للعملة الصعبة عن طريق نقل الأموال بواسطة السائحين الأجانب، أو عن طريق المستثمرين الأجانب وكل ذلك لتنفيذ خطط التنمية (مسدوري، 2008-2009، الصفحات 137-138)

كما نشير في هذا السياق أيضا أن القطاع السياحي يساهم في تطوير المشاريع الاستثمارية السياحية على مستوى الولاية حيث تمركز بعضها خارج مناطق التوسع السياحي غير أن معظمها متمركز في المناطق العشر للتوسع والتي تم الإشارة إليها سابقا، كما يساهم القطاع أيضا في تنمية المرافق الأساسية وتحسين قطاع المواصلات، والتعريف بالولاية من خلال إعادة بعث وإحياء أنشطة الصناعات التقليدية والحرفية، فمثلا وككلّ موسم صيفي، يعود معرض الصناعة التقليدية إلى الواجهة البحرية، ليضفي مزيدا من الألوان على جمالية البحر والشاطئ، حيث يشارك أزيد من 52 حرفيا يمثلون شتى ضروب الصناعات التقليدية؛ من فخار وخزف فني ولباس وحلي تقليدية، وفي هذا المعرض في طبعته الوطنية لسنة 2019، تم تسجيل مشاركة مميزة من مشاركين من 8 ولايات، هي تيبازة والبليدة والجزائر العاصمة وتيزي وزو والمدية

ووهران وتلمسان وعين الدفلى، إضافة إلى مشاركين من الشقيقتين فلسطين وسوريا ممثلين في عارضين للباس التقليدي والحلي (سالمي، 2019)

وفي هذا السياق يمكن القول أن السياحة الثقافية تلعب دور مهم في التعريف بولاية بومرداس المشهورة بالسياحة الساحلية، وذلك من خلال الفولكلور والمهرجانات الشعبية التي تزيد سياحة الولاية ثراء و رقي، فالولاية تشارك بفعالية في مختلف التظاهرات الوطنية والدولية من أجل إبراز القدرات السياحية للمنطقة وأهمها: إحياء اليومين العربي والعالمي للسياحة، والمشاركة في الصالون الدولي للسياحة والأسفار، وإحياء العديد من المناسبات المحلية مثل المهرجان الوطني المدرسي للموسيقى والعزف الفردي والجماعي من 01 إلى 05 جويلية من كل عام، ومن أبرز الأعياد التي تسعى مديرية السياحة لولاية بومرداس إعادة إحياءه عيد العنب والطبخ لبلدية برج منايل نهاية شهر سبتمبر، وعيد السردين ببلدية زموري في شهر جوان، إلى جانب عيد الورود والنباتات المتسلقة لبلدية بن شود بين شهري أوت ونوفمبر (أبركان، 2009-2010، صفحة 155)

وإلى جانب السياحة الثقافية نجد السياحة الساحلية (الشاطئية) والجبلية التي تساهم في التعريف بالولاية وتحقيق التنمية فيها، وذلك من خلال خلق مناصب شغل(يتم توظيف خلال كل موسم صيفي 450 عون أمن على مستوى الولاية لضمان صيف بدون حوادث غرق) ، وجذب السياح، ونشر الوعي البيئي الثقافي السياحي لدى المجتمع المحلي، وخلق مشاريع استثمارية (يوجد 17 مشروعا سياحيا جديدا، منها ما هو مسجل لكن لم يتم تجسيده لأسباب مالية، إلا أن القطاع يسعى لوضع آليات جديدة من أجل تمويل جزء من المشاريع وإعادة بعثها من جديد، وتتعلق هذه المشاريع بمركبات سياحية ذات طاقة استيعاب كبيرة، وقرى سياحية، وفنادق جديدة بمواصفات جمالية معتبرة) (ب، 2015)

3. عوائق حوكمة السياحة في ولاية بومرداس ومتطلبات التفعيل.

3 .1 . معوقات القطاع السياحي في ولاية بومرداس.

تعتبر ولاية بومرداس من ابرز نقاط الجذب السياحي بين ولايات الوطن نظرا لما تتمتع به من كنوز سياحية متعددة، ويمكن إبراز مساهمتها في دعم التنمية المحلية فرغم المساهمات الاقتصادية والاجتماعية المتنوعة إلا أنها تبقى محدودة وقليلة مقارنتا بالإمكانيات المتاحة في الولاية فمن بين هذه المعوقات نذكر:

- نقص هياكل الاستقبال وغلاء الأسعار (مواس، 2016، صفحة 115)، ففي ولاية بومرداس عدد محدود من الفنادق فلا تستطيع مثلا تنظيم أي تظاهرة دولية نظرا لنقص هياكل الاواء، بحيث رصدت ولاية بومرداس غلاف مالي معتبر، قدر ب 16 مليار سنتيم في تمويل مختلف التخصصات وتهيئة الهياكل تحضيرا لموسم الاصطياف لسنة 2020 (ضاوية، 2020)، وهذا بهدف توفير كل الظروف الملائمة لاستقبال قاصدي الولاية ،إلا أن عند تقرب السياح لهذه الهياكل تجدها غير ملائمة ومع ذالك هذه الخدمات تكون مرتفعة الأسعار، وهذا راجع إلى غياب الرقابة على الغلاف المالي الموفر، فالفنادق الموجودة حاليا في الولاية تقدم خدمات بسيطة تحتاج إلى عصرنة، ومرتفعة الأسعار مقارنتا بمستوى جودتها (العلمي، 2012-2013، صفحة 241)
- غياب الثقافة السياحية مما يؤدي إلى ضعف الخدمات السياحية (روابحية و كنزة، 2017، صفحة 207)،بحيث أشار رئيس جمعية السواقي الثقافية لولاية بومرداس السيد رابح بلعباس إن منطقة بومرداس وكل بلدية بالولاية تختزن كنوزا ثمينة من التراث بعضها تم تصنيفها وطنيا مثل موقع ميناء زموري البحري، وأخرى مسجلة للتصنيف مستقبلا، فيما تبقى مواقع كثيرة معرضة للإهمال وبعيدة كل البعد عن الاهتمام وهذا نتيجة غياب الوعي والثقافة السياحية، فضعف الثقافة السياحية للمجتمع هو أحد الجوانب السلبية في عملية التحول فكلما ارتفع الوعي السياحي للفرد الجزائري وقدرته على التواصل مع السياح الأجانب والمحليين كلما شهد القطاع السياحي تطورا.
- غياب التحكم في التقنيات الحديثة للسوق (مساوي، 2011-2012، صفحة 272)، من طرف الوكالات السياحية لولاية بومرداس بحيث ابتكرت في مجال التكنولوجيا السفر في إحداث ثورة في قطاع السياحة، وهذا ما تفتقده ولاية بومرداس من عدم التكيف مع الطرق العصرية للتسيير الالكتروني من حجز وخدمات أخرى.
- نقص في التربصات وإجراء الدورات التكوينية للعاملين في القطاع السياحي للولاية (شاوش و ليفيف، 2016-2017، صفحة 51)، وهذا ما قد يعيق السلوك الحضري السياحي وكذلك التنموي بالولاية.
- نقص في صيانة وإعادة الامتياز للمواقع السياحية الطبيعية والتاريخية (بوتي و لمقدم، 2017-2018، صفحة 76)، فمثلا يوجد عبر إقليم ولاية بومرداس عدة غابات من بينها

زموري التي تستقطب ألاف الزوار كذالك غابة قورصو فهذه الأخيرة أيضا هي وجهة سياحية برغم من إنها دائما تكون خاضعة للأشغال و غير مهيأة لاستقبال الزوار ففي 2019 خصص لها مبلغ معتبر من قبل بلدية قورصو بنصب فضاءات اللعب للأطفال وكذالك تهيئتها بشكل عام، إلا أنها صحيح هيئت ونفذ المشروع لكنه غير كافي مقارنة بالمبلغ التي كانت مخصصة لها وعليه نقول إن هناك عجز وأن الغابة غير مثمنة بصورة كافية (بوعكريف، 2011-2012، صفحة 173)، كما أن الشواطئ المحاذية للغابة هي الأخرى لا تملك رقابة مستدامة

- يعتبر النشاط السياحي موسمي فقط أي خلال موسم الاصطياف (مساوي، 2011-2012، صفحة 272)، بحيث هنا نعود إلى والي الولاية ففي كل مناسبة يعرض فيها قطاع السياحة للمناقشة "إلى عدم الخلط بين موسم الاصطياف و النشاط السياحي المستدام الذي يعتبر التحدي الفعلي لإنعاش باقتصاد الولاية" نهيك على ذلك فهذا طبعا لتفضيل مدراء القطاع للعب على الاستثمارات الموسمية الخاصة بنشاط الاصطياف أي في مدة 3 أشهر و فقط و ليس على مدار السنة وهذا إلى درجة العجز في انجاز مشروع سياحي واحد عبر أزيد من 11 منطقة توسع سياحي ممتد على 80 كلم (كال، 2018).
- القطاع السياحي قد زود في الظاهرة بترسانة تشريعية وتنظيمية هامة لكن في الواقع يبقى هذا الجهاز غير قابل للتنفيذ لأن معظم النصوص التطبيقية لم يتم إصدارها بعد (موهوب، 2002، صفحة 149)، وهذا ما وقع في ولاية بومرداس عندما نعود للتخطيطات الموجودة في مجال السياحة وعلاقاتها مع القطاعات الأخرى نجدها مواكبة مع الولاية وتعمل لصالح اقتصادها لكن الواقع غير ذلك بحيث يستلزم الأمر هنا مواصلة الجهود من قبل المأطرين في المجال لاستكمال هذا الجهاز حتى يتمكن القطاع من بلوغ الأهداف المنتظرة منه.
- ضعف الترويج للقدرات السياحية التي تتميز بها ولاية بومرداس، ونقص الاهتمام من قبل وسائل الإعلام لتعريف بالولاية وما تزخر به من مناطق سياحية ومقومات ثقافية (بن مجات، 2004-2005، صفحة 154)

هذا وإلى جانب معوقات أخرى تحول دون تطور القطاع السياحي في ولاية بومرداس، والمحددة من طرف العديد من المختصين والباحثين والمتمثلة أساسا في: المشاكل الأمنية، التدهور الطبيعي والبيئي والتراث الثقافي، غياب نظرة واضحة للمنتجات السياحية، الاعتماد على

القطاع العام في الهياكل السياحية، تدني طاقات الإيواء للمؤسسات الفندقية، ضعف نوعية وأساليب النقل، ضعف أداء وكالات ومنظمي الأسفار السياحية، صعوبة الحصول على العقارات اللازمة لإقامة المشاريع السياحية، عدم تحديد خريطة دقيقة لمناطق التوسع السياحي، نقص الإحترافية في المؤسسات والخدمات السياحية، مشاكل نهب الرمال وتشويه الشواطئ وغياب الوعي السياحي لدى المواطن البومرداسي وهو الأمر أدى إلى غياب النضافة. (نسيلي و بجاوي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية القطاع السياحي دراسة حالة ولاية بومرداس، 2018، الصفحات 255-256)

وبالإضافة إلى بيروقراطية الإدارة على مستوى الولاية والتي تعيق كثيرا قضية الإستثمار السياحي على مستوى الولاية، وهذا ما يشتكي به العدي من المستثمرين الذين جمدت مشاريعهم في الولاية، فبيروقراطية الإدارة المحلية لولاية بومرداس نفرت المستثمرين المحليين منهم والجانب، وأجبرتهم على الهروب وتحويل الوجهة إلى مناطق أخرى، فيما ألزمت بعضهم الخر بتوقيف مشاريعهم والابتعاد عن التفكير نهائيا في الاستثمار بولاية بومرداس (لعناني، 2019).

3. 2. متطلبات وآليات الحوكمة السياحية في الولاية.

الوضع السياحي لولاية بومرداس يعاني العديد من النقائص والتحديات التي تحول دون ترقية القطاع وتفعيل دوره في عملية تحقيق التنمية المحلية، ولهذا جاء هذا المطلب لنحدد فيه الآليات التي توفرها منظومة الحوكمة في دعم عملية تفعيل القطاع السياحي من أجل تحقيق التنمية المحلية للولاية، وتحديد متطلبات تطوير وحوكمة السياحة في ولاية بومرداس.

أ: تحسين الوضع السياحي للولاية وفق تجسيد آليات الحوكمة:

- من حيث **الشفافية:** تهدف الشفافية إلى إفصاح المعلومات و نشر القوانين المتعلقة بالتحفيزات وتوفير نظام المعلومات السياحية لولاية بومرداس فالقطاع السياحي هو جزء من الكل يؤثر ويتأثر بجميع القطاعات لذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار بمبدأ الشفافية أثناء إعداد أي خطة سياحية سواء إن كان في القطاع الخاص أو العام بفصح المعلومات المتعلقة بالخطة المطروحة مع التوضيح وشرح كل خطوة وكذالك إسقاط هذه الخطوات على مختلف القوانين المتعلقة بالقطاع السياحي ومسايرة النمط السياحي السائد للولاية فالزيادة من الشفافية تؤدي الى التهوض بالقطاع السياحي وتطويره على احسن وجه.
- من حيث **المشاركة:** فان القطاع السياحي بولاية بومرداس يحتاج الى الاشتراك وذلك من خلال التخطيط والتنفيذ والتقييم لتحسين المناخ ومن اجل ان يكون هذا التخطيط يكتسي بطابع الديمومة يجب أن يراعي شروط المشاركة في المشاريع السياحية المستقبلية ودراسات

مسبقة للواقع السياحي في بومرداس، وهذا من خلال تفعيل دور الجماعات المحلية والمجتمع المدني وإبراز الأأمية التي تحوزها هذه الفواعل فالمشاركة بين السلطة المحلية والقطاع الخاص والمنظمات الغير حكومية شيئ أساسي ومهم لتحقيق الحوكمة السياحية في الولاية .

القائم فهذا يساعد إلى تنمية الموارد البشرية باعتبارها أهم عنصر في تحقيق الحوكمة السياحية في مختلف الخدمات. (عمروش، 2007–2008، الصفحات 216–217)

- من حيث **الكفاءة و الفعالية:** لابد ان تكون في الولاية إطارات و كفاءات عالية من حيث التأطير وتخطيط السياحي من خلال تقديم الخدمات وفق معايير دولية، وعليه من الضروري تدريب وتأهيل المشرعين السياحيين بولاية بومرداس من الجانب السياحي ووضعه في الصورة الحقيقية للوضع السياحي.
- **الاستجابة:** تكون الاستجابة من خلال التفاعل مع احتياجات ومتطلبات السياح ورغباتهم المختلفة، فمساهمة المجتمع المدني في تنشيط مختلف الصناعات التقليدية والحرفية الموجودة بولاية بومرداس تساعد السياح على اكتشاف اهم المناطق بالولاية، كذلك بطريقة التعامل مع السياح الأجانب وحسن استقبالهم من قبل هياكل الإواء الموجودة بالولاية وتطويرها وعصرنتها تؤدي الى الاستجابة من طرف السياح والنهوض بالقطاع السياحي للولاية.
- **العدالة وسيادة القانون:** سيادة القانون بالعمل على تطبيق القوانين من اجل تفعيل الاستثمار بالولاية، وتكمن العدالة في القطاع السياحي بالمساواة بين المستثمرين المحليين والمستثمرين الأجانب كونهم يخضعون لنفس القوانين فولاية بومرداس تعاني من تجميد المشاريع السياحية والفندقة ، وبرأي احد المستثمرين قال ان بيروقراطية الإدارة في ولاية بومرداس نفرت المستثمرين المحليين والأجانب، وأجبرتهم على الهروب وتحويل الوجهة إلى مناطق أخرى، فيما ألزمت البعض الآخر بتوقيف مشاريعهم و الابتعاد عن التفكير نهائيا في الاستثمار بولاية بومرداس (لعناني، 2019)، وهذا راجع للا عدل و سوء تبني سياسات و قوانين التي تضمن المعاملة بالمثل و التي هي أساس الحوكمة السياحية.
- **المساءلة ومكافحة الفساد:** لتحقيق آليات الحوكمة السياحية لابد من مكافحة أي فساد يعيق سير المخططات السياحية للولاية وهذه المكافحة تكون عن طريق تحسين النشاط السياحي والدعم الفني والمالي للمؤسسات والمستثمرين سواء إن كان قطاع عام أو خاص في مجال السياحة، وتطوير المؤهلات والمقومات الطبيعية كالغابات و البحار..الخ التي تقوم

عليها الولاية واستغلالها على أحسن وجه وترشيد النشاطات الاقتصادية بالإعفاء الجزئي للضرائب على الأرباح كذلك تقديم التسهيلات من طرف البنوك للمستثمرين في القطاع السياحي بحيث هذه الآليات يجب أن تخضع إلى تقييم الأداء في كل مرحلة لرصد أوجه الانحراف مع ضرورة المتابعة القضائية للمنحرفين والمفسدين في هذا القطاع.

وأخيرا نستطيع أن نقول بتوازن الجهود بين مختلف القطاعات ذات علاقة بالسياحة المتمثلة في القطاع الحكومي والقطاع الخاص والمؤسسات الرسمية والهيئات الغير حكومية والسكان المحليين تساهم في وجود سياحة وفق آليات الحوكمة السياحية (عمروش، 2007-2008، صفحة 218)

ب: تجسيد آليات تفعيل السياحة المحددة في المخطط التوجيهي لتنمية السياحة أفاق 2030 على مستوى الولاية.

وتتمثل في خمس آليات لتفعيل السياحة والتي يمكن إسقاطها على الولاية كما يلي: (أبركان، 2009-2010، الصفحات 169-170)

- **في إطار مخطط** " **وجهة الجزائر**" وعلى ذلك تحسين وجهة ولاية بومرداس، وبتجسيد هذه الآلية أو المخطط على مستوى الولاية لابد من القيام ببعض الخطوات لتفعيله قصد جعل الولاية أكثر جاذبية للسياح بتحسين المورد السياحي فيها، ونلخص أهداف تجسيد هذه الديناميكية على مستوى الولاية فيما يلي: العمل على رفع قدرات الاستيعاب ومضاعفة هياكل الاستقبال، مواصلة العمل على تصنيف المؤسسات السياحية، تشجيع إنشاء وكالات السياحة والأسفار مع ضرورة استجابتها للمعايير المعمول بها فيما يخص الخدمات، القيام بإشراك وسائل الإعلام المختلفة في ترقية القطاع في الولاية، استغلال الهياكل المينائية الموجودة، عن طريق إنشاء خط بحري مباشر بين ميناء الجزائر العاصمة وميناء زموري، إستحداث جولات سياحية على مستوى الأماكن السياحية والأثرية والتاريخية، اقتراح مسرح للهواء الطلق، الذي يشارك في تنشيط مهرجانات وتظاهرات المنطقة، إبراز مختلف المنتوجات الفلاحية التي تشتهر بها الولاية، على غرار العنب والبطيخ العالي الجودة ومختلف الفواكه، التأسيس لأطلس سياحي يوضح ويعلم عن كل ما يتعلق بالمؤهلات السياحية للولاية، موجه للسياح المحليين والأجانب.
- **ديناميكية أقطاب الامتياز السياحي:** حيث احتلت الولاية مكانة متميزة في القطب السياحي الشمالي الأوسط، من خلال برمجة مجموعة من المشاريع السياحية والفندقية، على

رأسها مشروع إنجاز ثلاث قرى للإمتياز السياحي واحدة في بودواو البحري والأخرى في الصغيرات والثالثة في بلدية قورصو.

- **آلية الجودة السياحية:** ومن الأهداف المستقبلية التي أدرجها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لولاية بومرداس، ضرورة تحسين مستوى الخدمات السياحية، وهذا لا يأتي إلا بواسطة إستراتيجية تكوينية فعالة، يتطلب تجسيدها تكوين مستخدمين قادرين على ضمان عمليات التفتيش والمراقبة والمتابعة، ووضع المؤسسات الفندقية الموجودة بما يتوافق مع تصنيفها الحقيقي والرسمي، وكذا تمويل الهياكل المختلفة المكلفة بمراقة وحراسة الشواطئ بالوسائل اللازمة لتأدية دورها كما ينبغي.
- **آلية الشراكة بين القطاع العام والخاص:** لابد من تنسيق مطرد جيد ومترابط بين القطاعيين، خاصة إذا تعلق الأمر بمشاريع ذات الأولوية بالولاية وقرى الامتياز السياحي المبرمجة، ولتحقيق ذلك لابد من وضع تشخيص المشاريع التي تعرف مشاكل، من أجل تجسيد أسباب التأخر في الانجاز، وإنشاء ما يسمى بالسجل العقاري، الذي يستخدم كأداة لتجسيد مختلف المشاريع السياحية، ومساعدة الحرفيين على ترقية منتجاتهم، بحكم أن هذه الأخيرة عنصر مهم لجذب السياح، عن طريق مساعدات مالية ومادية، وتوفير التكوين لهؤلاء الحرفيين.
- **آلية التمويل السياحية:** إن ولاية بومرداس ستعمل على مساعدة ومراقبة أصحاب المشاريع، سواء تعلق الأمر بالمراقبة المالية والتكوينية والمهنية، وكذا تشجيع النوعية.

على أساس ما سبق يتضح أن عملية تفعيل القطاع السياحي من أجل تحقيق التنمية على مستوى ولاية بومرداس تتطلب العديد من الشروط بداية بتجسيد آليات الحوكمة على مستوى الإدارة المركزية ووزارة السياحة والصناعات التقليدية وعلى مستوى الإدارة المحلية لولاية بومرداس أولا، وعلى مستوى الهيئات المكلفة بتسيير القطاع السياحي على مستوى الولاية ثانيا، أي حوكمة القطاع العام الرسمي المكلف بتسيير القطاع السياحي على المستويين الوطني والمحلي (ولاية بومرداس)، وصولا إلى حوكمة الاستثمار المحلي والأجنبي في إطار من الشفافية، المساءلة المحاسبة، ومشاركة المجتمع المحلي، والذي من شأنه أن يحقق تنمية محلية (بن سيدي براهيم، 2018، صفحة 238)، فالسياحة قضية الجميع من سلطات مركزية ومحلية من مجتمع مدني وخواص وكل أفراد المجتمع.

فعلى الحكومة القيام بالدور الفعال في توفير الخدمات خارج المشروع كالبنى التحتية، التعليم والتدريب، وإجراء دراسات لتقييم الآثار البيئية لعملية التوسع السياحي، وتوفير الإطار القانوني المرتبط بالسلامة والأمن، وتشجيع الاعتماد على المصادر المحلية بدل المستوردة لتنشيط السياحة المحلية، وتسهيل حصول السكان الريفيين على التمويل من خلال تبسيط العمليات الإئتمانية، ودعم التوظيف المحلي الرسمي من خلال توعية وإعلام السكان المحليين عن مجلات العمل في قطاع السياحة، وتبني استراتيجية وثقافة السياحة المحلية الإلكترونية (عياش و باشا، 2016، الصفحات 170-198)، وخلق مناخ استثماري جاذب للقطاع الخاص من خلال تقديم تحفيزات للمستثمرين الخواص لتشجيعهم على العمل على المستوى المحلي، إضافة إلى توفير الاستقرار الأمني، إلى غير ذلك من الأدوار التي على الحكومة أن تقوم بها في سبيل ترقية القطاع السياحي محليا (دريدي و حروش، 2017، صفحة 88).

وكما على منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص وحتى المواطن أن يساهموا كل على قدرته المستطاعة في ترقية القطاع السياحي والترويج له لما يعود في صالح الولاية من حيث التنمية، وهنا ينبغي الإشارة على أن عملية تفعيل دور المؤسسات السياحية والجمعيات السياحية ورجال الأعمال والسائح المحلي في الترويج بالسياحة لولاية بومرداس أضحت ضرورة ملحة من أجل تحقيق تنمية مستدامة على مستوى الولاية (زرواتي و رابحي، 2016، الصفحات 82-95)، كما على السلطات المسيرة للقطاع السياحي على مستوى ولاية بومرداس أن تعمل على ترقية وتطوير المنتوج السياحي للولاية: كالسياحة الشاطئية الرفيعة، سياحة المؤتمرات والأعمال، السياحة الثقافية والدينية، السياحة الحموية والعلاجية، السياحة البيئية (أبركان، 2009-2010، الصفحات 172-175).

الخاتمة:

في الختام ومن خلال ما تم استعراضه من تحليل تم التوصل إلى النتائج التالية:

- عملية إرساء مبادئ الحوكمة في القطاع السياحي الجزائري كفيلة بتحقيق التنمية السياحية على المستويين الوطني والمحلي، وبالتالي تحقيق التنمية المحلية، لأن ما يعانيه القطاع السياحي في الحالة الجزائرية هو غياب لتلك المبادئ وما يترتب عنها من فساد إداري
- قطاع السياحي له دور كبير في دفع عجلة التنمية المحلية، وأصبح يعتبر ليس فقط كبديل لقطاع المحروقات في الجزائر، ولهذا عمدت السلطات الجزائرية في سبيل تطوير وحوكمة السياحة إلى إنشاء العديد من الهيئات الإدارية المكلفة بتنشيط وتطوير السياحة وطنيا ومحليا،

بالإضافة إلى سن مجموعة من القوانين والتشريعات من أجل تنظيم القطاع السياحي وتشجيع الاستثمار فيه، ولكن تبقى هذه الهيئات والقوانين حبيسة الإطار القانوني المؤسساتي.

- تطور ملحوظ ومتذبذب لنسبة مساهمة القطاع السياحي في تفعيل قضايا التنمية المحلية لولاية بومرداس، ورغم ذلك التطور تبقى نسب المساهمة وطنيا جد ضعيفة سواء بالنسبة للناتج المحلي أو في خلق مناصب الشغل وتحريك باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، والسب يعود أساسا لما يعانيه القطاع السياحي الجزائري وطنيا ومحليا من ضعف في برامج التنمية السياحية.

- إن تحقيق التنمية السياحية على المستويين الوطني والمحلي، وبالتالي تحقيق التنمية المحلية، لن يكون إلاّ بمشاركة جميع الأطراف الفاعلة من مؤسسات الدولة الرسمية ومجتمع مدني والقائمين على القطاع الخاص بتبني مبادئ الحوكمة الرشيدة التي تعمل على توفير مناخ ملائم للأعمال.

- تعد ولاية بومرداس من بين الولايات السياحية بالوطن نظرا لما تتميز به من مؤهلات طبيعية وتاريخية، وثروات متعددة تجعلها ليس فقط أرضا خصبة لتنمية القطاع السياحي، وإنما لمختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، فهي غنية بالموارد الفلاحية والمائية والهياكل القاعدية الهامة، ناهيك عن مختلف موارد العرض السياحي المتنوعة والمساعدة على تنويع الأنماط السياحية في الولاية، لكن على الرغم من هذه المؤهلات السياحية التي تمتلكها الولاية والتي تؤهلها لتكون رائدة في مجال السياحة الداخلية إلاّ أن هذا القطاع لا يزال يعرف تدهورا وتخلفا كبيريين.

- وذلك لعدة أسباب وعراقيل تحول دون تفعيل دور القطاع السياحي في تحقيق التنمية على مستوى الولاية، والتي من أهمها بيروقراطية الإدارة التي تعيق الاستثمار السياحي المحلي، وضعف دور الفاعلين في القطاع السياحي على مستوى الولاية، لاسيما الوكالات السياحية والجمعيات السياحية والدواوين المحليين للسياحة وغيرهم من الشركاء في تنمية القطاع، إلى جانب الفساد الإداري وعدم الشفافية والنزاهة والرقابة في عملية إعداد وتنفيذ المشاريع السياحية، وضف إلى ذلك تحديات أخرى كغياب الثقافة السياحية، وعدم التحكم في التقنيات الحديثة للسوق، وبنية تحتية رديئة من حيث تدني طاقات الإيواء وضع وسائل النقل، والاقتصار على السياحة الشاطئية، إلى غير ذلك من المعيقات التي جعلت القطاع السياحي في الولاية يؤدي

أدوار ضعيفة في تحقيق التنمية على مستوى الولاية، سواء في قضية توفير مناصب الشغل، أو في تحقيق النمو الاقتصادي المحلي، وأن يكون رافد من الروافد المالية للولاية.

- ولتجاوز هذه العراقيل وتفعيل دور القطاع السياحي في تحقيق التنمية على مستوى ولاية بومرداس تتطلب العملية العديد من الشروط بداية بتجسيد آليات الحوكمة على مستوى الإدارة المركزية ووزارة السياحة والصناعات التقليدية وعلى مستوى الإدارة المحلية لولاية بومرداس أولا، وعلى مستوى الهيئات المكلفة بتسيير القطاع السياحي على مستوى الولاية ثانيا، أي حوكمة القطاع العام الرسمي المكلف بتسيير القطاع السياحي على المستويين الوطني والمحلي (ولاية بومرداس)، وصولا إلى حوكمة الاستثمار المحلي والأجنبي في إطار من الشفافية، المساءلة المحاسبة، ومشاركة المجتمع المحلي، والذي من شأنه أن يحقق تنمية محلية، وتجسيد آليات تفعيل السياحة المحددة في المخطط التوجيهي لتنمية السياحة أفاق 2030 على مستوى الولاية.

مقترحات الدراسة: انطلاقا من النتائج السابقة، يمكن تقديم بعض الاقتراحات التالية:

- العمل على حوكمة السياحة على مستوى الولاية من خلال تجسيد آليات الحكم الراشد على مستوى إدارة وتسيير القطاع السياحي وطنيا ومحليا.
- رقابة ومتابعة المنشآت السياحية عن طريق تحديد المعايير العالمية الواجب التقيد بها قبل وأثناء وبعد تنفيذ البرامج السياحية.
- تشجيع الإستثمار في قطاع السياحية وتحسين الخدمات السياحية على مستوى الولاية
- نشر الوعي والثقافة السياحية.
- الاستغلال الأمثل للموارد السياحية وضرورة تفعيل الشراكة بين القطاع العام والخاص.
- تدعيم البنى التحتية والعمل على توفير الأمن السياحي والتحسيس بأهمية ودور السياحة المحلية في الاقتصاد الوطني.

- المراجع:

- **الأطروحات**:
  - أمينة بن مجات. (2004-2005). التنمية السياحية في ولاية قسنطينة بين المؤهلات و العوائق(رسالة ماجيستير). جامعة منتوري قسنطينة: كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية.
  - إيمان العلمي. (2012-2013). واقع التسويق السياحي في الجزائر وأفاق تطوره دراسة حالة :ولاية قسنطينة "، (رسالة ماجستير). جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

- إيمان كانون، و نسيمة رزوقي. (2016–2017). رقابة لجان الصفقات العمومية في الجزائر اللجنة الولائية للرقابة على الصفقات العمومية ولاية بومرداس،(مذكرة ماستر). 71. كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة امحد بوقرة بومرداس.
- تومية عمروش. (2007–2008). السياحة المستدامة في الجزائر الاشكالية و المتطلبات دراسة حالة مدينة بومرداس"،(رسالة ماجيستير). جامعة محمد بوضياف: معهد تسيير التقنيات الحضرية، الجزائر.
- دليلة مسدوري. (2008–2009). دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ترقية و نمو القطاع السياحي دراسة حالة ولاية بومرداس(مذكرة ماجستير) . كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، الجزائر: جامعة امحمد بوقرة بومرداس.
- رؤوف هوشات. (1017–2018). حوكمة التنمية المحلية في الجزائر:دراسة حالة ولاية بومرداس (رسالة دكتوراه). 183–184. كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر: جامعة باتنة 1.
- زهير بوعكريف. (2011–2012). التسويق السياحي و دوره في تفصيل قطاع السياحة دراسة حالة ولاية الجزائر"، (رسالة ماجستير). جامعة قسنطينة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- شهرزاد بوتي، و وفاء لمقدم. (2017–2018). السياسة السياحية وأثرها على التنمية المحلية في الجزائر(مذكرة ماستر). جامعة الوادي: كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر.
- صالح موهوب. (2002). "تشخيص واقع السياحة في الجزائر و اقتراح سبل تطويرها" (رسالة ماجستير). جامعة الجزائر: كلية اللعلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.
- فؤاد أبركان. (2009–2010). السياسات السياحية و التنمية في الجزائر مثال ولاية بومرداس، (رسالة ماجستر). كلية العلوم السياسية والإعلام، الجزائر: جامعة الجزائر.
- مريم مواس. (2016). تطوير قطاع السياحة كبديل لتحقيق تنمية محلية مستدامة دراسة حالة ولاية قالمة(رسالة ماستر). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة 8 ماي 1945 قالمة.
- مباركة مساوي. (2011–2012). السياحية و الفندقية و بأثرها على سلوك المستهلك،دراسة حالة مجموعة من الفنادق لولاية مستغانم"، (رسالة ماجستير). جامعة أبي بكر بلقايد: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تلمسان– الجزائر.
- هوارية شاوش، و بختة ليفيف. (2016–2017). الثقافة السياحية في التسويق للسياحة الجزائرية مديرية السياحة و الصناعة التقليدية بولاية عين الدفلى"، (شهادة ماستر). جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

- **المقالات:**

- جهيدة نسيلي، و سهام بجاوي. (2018). دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية القطاع السياحي دراسة حالة ولاية بومرداس. *مجلة المنهل الاقتصادي ، 1* (2).
- عبد الصمد سعودي، بلقاسم سعودي، و سعيدة ولد لغواطي. (2017). دور النقل السياحي في تنشيط وتفعيل الطاع السياحي لتحقيق التنمية. *مجلة أصيل للبحوث الاقتصادية والادارية* (1).
- عيسى روابحية، و جمال كنزة. (2017). واقع السياحة بولاية عنابة في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية افاق 2030. *مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة ، 2* (3)، 194–210.
- منيرة دريدي، و سلمى حروش. (2017). أهمية ترقية السياحة الريفية في تحقيق التنمية الريفية في الجزائر. *مجلة أبحاث ودراسات التنمية* (6).

- موهاب زرواتي، و سعيد رابحي. (2016). متطلبات تفعيل دور المؤسسات السياحية في الترويج للسياحة الثقافية بالجزائر: دراسة استطلاعية لدى مجموعة من وكالات السياحة والأسفار. *مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ، 8* (3)، 82-95.
- وفاء بن سيدي براهيم. (2018). حوكمة الاستثمار السياحي ودوره في تحقيق التنمية المحلية الإمارات العربية المتحدة أنموذجا. *مجلة الناقد للدراسات السياسية* (2)، 4.
- دليلة مسدوي. (2019). مقومات العرض السياحي في ولاية بومرداس والسبل الممكنة للاستثمار فيه. *مجلة أبعاد اقتصادية ، 9* (2).
- سعاد عقون. (2016). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية بومرداس. *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا* (15)، 272.
- زبير عياش، و فانن باشا. (2016). إمكانية السياحة المحلية بالجزائر من المنظور التكنولوجي بين الواقع والمأمول. *حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والانسانية* (14).
- **المداخلات:**
- سعاد عقون، و كريمة بوساق. (2018). مقومات السياحة الداخلية لولاية بومرداس: فرص وانجازات. *مداخلة في الملتقى الوطني حول: السياحة الداخلية في الجزائر: واقعها وسبل تطويرها* .
- **مواقع الانترنيت:**
- حنان سالمي، *الموسم الصيفي بولاية بومرداس رفع تحدي استقطاب أزيد من 15 مليون مصطاف*، في الموقع: https://www.elmassa.com/dz. تاريخ التصفح: تاريخ 22 /05/ 2022.
- سارة. (24 02, 2022). *تاريخ ولاية بومرداس وأهم معالمها الجغرافية*. تاريخ الاسترداد 03 05, 2022، https://mafahem.com/sl_9607

زكال، *ضعف هياكل الاستقبال أثر على الوجهة السياحية لولاية بومرداس، في الموقع:* https://www.djazairess.com/echchaab/107074. تاريخ التصفح 2022/05/26.

- علي لعناني، *استثمارات سياحية معطلة ومشاريع مجمدة ببومرداس*، في الموقع: https://www.echoroukonline.com . تاريخ التصفح: 2022/05/26.
- كريم ب، *بومرداس منطقة سياحية بامتيازبدون هياكل فندقي*، في الموقع: https://www.elhiwar.dz/local/25192/. تاريخ التصفح: 2022/05/26.
- م ضاوية، *ولاية بومرداس تسابق وتخصص 19 مليار لانجاح موسم الاصطياف 2020*، في الموقع: http://elmihwar.dz/ar/194833 تاريخ التصفح: 2022/05/29.